

الموقف السياسي والديبلوماسي من الثورة الجزائرية

أ. مقلاتي عبد الله.

جامعة أدرار



نهضت ليبيا بدور هام في القضية الجزائرية إنطلاقاً من إيمان شعبها وقادتها بضرورة الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري في كفاحه ودعم ثورته بكل الوسائل المادية والمعنوية، وقد تجسد هذا الموقف منذ إندلاع الثورة الجوانرية وإلى غاية الإستقلال، وظلت ليبيا خلال هذه الفترة تحتل مكانة هامة في إستراتيجية الثورة باعتبارها طريقاً للإمدادات العسكرية وحليفاً سياسياً ودبلوماسياً لنصرة القضية الجزائرية، وسوف نتطرق في هذا المقال إلى موقف السلطات الليبية تجاه الثورة الجزائرية، ونركز على إبراز مواقف الملك إدريس السنوسي وكذا الحكومة الليبية في دعم القضية الجزائرية سياسياً وتسهيل مختلف نشاطات الثورة الجزائرية بليبيا.

1 - موقف السلطات الليبية من دعم الثورة الجزائرية،

خلال كسب موقف رئيس الحكومة الليبية الذي كان يكن تقديراً واحتراماً للقيادة المصرية. وقد وضع خدماته لمعاونة ابن بلة والمصريين في تأمين وحماية طريق تهريب الأسلحة عبر الأراضي الليبية بعيداً عن أعين البوليس الليبي ورقابة القواعد العسكرية الأجنبية بليبيا⁽²⁾ وكان لهذا التعاون أهمية كبرى في تمرير الدفعات الأولى من الأسلحة إلى داخل الجزائر وإقامة علاقات سرية مع السلطات الليبية، إذ لم يكن بمقدور هذه الأخيرة إظهار مثل هذا التعاون والدعم نظراً لتهديدات ورقابة القوات الأجنبية بليبيا وقد أشار أحمد بن بلة إلى أنه أجرى اتصالات مع الحكومة الليبية منذ وقت مبكر من اندلاع الثورة وكانت له علاقات حسنة مع مسؤوليها وكان التعاون بين الطرفين قائماً وهو ما عبر عنه بقوله: هذه العلاقات كانت موجودة والمساعدة كانت حقيقية ولكنها كانت تعطى لنا في سرية مطلقة لأن ليبيا كانت ما تزال تحت النفوذ الأجنبي ورئيس الشرطة كان إنجليزياً.. كان على إذن أن أعمل في شروط السرية التامة⁽³⁾

مقارنة مع الأنظمة السياسية الأخرى في المغرب العربي⁽¹⁾ فقد كان للسلطات الليبية مواقف متميزة وإيجابية تجاه الثورة الجزائرية ترسخت مع توطد الاتصالات الأولى للمسؤولين الجزائريين مع النظام الليبي، خاصة خلال النصف الثاني من سنة 1956، إلا أن استفادة الثورة التحريرية من خدمات الليبيين وبعض مسؤولي الحكومة بالطرق السرية تمت منذ الأشهر الأولى لاندلاعها وسمحت بتهريب كميات من الأسلحة، وقد توطدت الصلات مع رئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم بغرض تأمين مرور الأسلحة عبر الأراضي الليبية وقد ساعد على تفعيل هذا النشاط توفر الأسلحة بليبيا واستعداد المهربين الليبيين لمد الثورة الجزائرية بها وكذا الجهود التنسيقية التي بذلها ابن بن بلة والمخابرات المصرية لتوفير الظروف المؤمنة لهذا النشاط، خاصة من

لقد قامت الحكومة الفرنسية منذ اندلاع الثورة التحريرية بتكثيف اتصالاتها مع حلفائها البريطانيين والأمريكيين لطلب وقفهم إلى جانبها وتشديد الرقابة على الحكومة الليبية لقطع الطريق على أية إمكانية لتهرب السلاح من مصر وليبيا إلى الجزائر كما شكل التواجد الفرنسي بإقليم فزان الليبي تهديدا مباشرا للحكومة الليبية في إظهار أي موقف مساند للقضية الجزائرية، وأمام حملة الدعاية الفرنسية ومناورتها لتظليل الرأي العام الدولي والتحذير من الاعتراف بجهة التحرير الوطني، فقد تأخر الاعتراف الليبي بالثورة الجزائرية والتزمت الحكومة الليبية الصمت ولم تعلن عن تأييدها للقضية الجزائرية إلا بعد عام ونصف من اندلاعها⁽⁴⁾. ومن العوامل المشجعة على تجسد هذه الخطوة الهامة نذكر:

1 - تزايد حركة التضامن الشعبي الليبي التي شكلت عامل ضغط على السلطات الليبية لاتخاذ مواقف إيجابية تجاه الثورة الجزائرية.

2- نمو حركة المعارضة الليبية المتأثرة بالتوجه القومي، فقد نادى العديد من الشخصيات السياسية ورجال البرلمان بضرورة وقف الحكومة الليبية إلى جانب كفاح الشعب الجزائري والتخلص من المعاهدات الأجنبية التي تكبل استقلال ليبيا وتعيق اسهامها الإيجابي في القضايا القومية.

3 - انصياع الإدارة الفرنسية أمام تضاعد الثورة الجزائرية إلى المطالب الليبية لسحب قواتها من إقليم فزان فأمضت مع الحكومة الليبية، في أوت 1955، اتفاقية تعترف فيها بعودة فزان إلى السيادة الليبية وجمدت معها بالمقابل اتفاقية تعاون وصداقة.

4 - قناعة الملك إدريس السنوسي وموقفه الإيجابي تجاه الثورة الجزائرية النابعة من شعوره القومي والإسلامي وإدراكه بضرورة التجاوب مع القضية الجزائرية وتأييد الجزائريين في كفاحهم الشرعي.

لم تكن ليبيا بمعزل عما يحدث بالجزائر من سياسة اضطهادية وممارسات استعمارية يذهب ضحيتها الشعب الجزائري وهذا ما كان يولد استياء عاما جعل الشعب الليبي يتجاوب تلقائيا مع الثورة الجزائرية من خلال عقد الاجتماعات العامة ورفع الاحتجاجات المنددة بالاستعمار الفرنسي وتنظيم المظاهرات المؤيدة للجزائر وقد أدى الحماس الشعبي بالعناصر الوطنية المناصرة للجزائر للقيام بنشاط دؤوب والدعوة للتجند مع القضية الجزائرية العادلة وجمع المساعدات المادية للشوار الجزائريين⁽⁵⁾. وقد توجت جهودهم بإنشاء هيئة رسمية لمناصرة الجزائر كان لها دور هام في إذكاء جو الحماس التضامني ودفع الشعب الليبي للتنافس في مساعدة الثورة الجزائرية "وقد دفع هذا التحمس وهذا التنافس السلطة (الليبية) إلى اتخاذ موقف أكثر تقدما وأجدى نفعا للثورة يتمثل في مرور السلاح والعتاد عبر الأراضي الليبية إلى الجزائر"⁽⁶⁾ وقد دلت المظاهرات والتجمعات الشعبية على تجند الشعب الليبي لنصرة الجزائر ولعل من أهل المظاهرات تلك التي نظمها العمال والطلبة بمدينة طرابلس يوم 6 أفريل 1956 حيث ساروا في حشود شعبية منددين بالاستعمار الفرنسي وهاتفين باستقلال الجزائر.

ونظرا لأهمية ليبيا في تسهيل مرور الدعم العسكري فقد تركزت جهود المسؤولين الجزائريين على تفعيل خطوط إمدادات الأسلحة البرية والبحرية وإقامة مراكز خاصة للتخزين. وقدم بعض المتعاونين الليبيين وكذا الحكومة الليبية كل الإمكانيات المسهلة لنشاط مرور الأسلحة، ويذكر توفيق المدني أن الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني عقد اجتماعا لتقييم النشاط العسكري بالأراضي الليبية واقترح اللجوء إلى استعمال النقل الجوي لنقل الأسلحة من ليبيا إلى صحراء الجزائر فأرسل وفدا للتفاوض مع مصطفى بن حليم قصد الموافقة على هذا المخطط ووضع

توسط لكم في شراء السلاح أو في مسعى سياسي أو دبلوماسي إلا كانت مستجيبة لكم فوراً⁽⁸⁾. ومن خلال هذه التأكيدات يتضح لنا الموقف الإيجابي الذي أبداه الملك إدريس السنوسي في ضرورة مساندة الثورة الجزائرية وقد تمكن مسؤولو جبهة التحرير الوطني من إقناعه بوضوح أهدافهم الكفاحية وتصميمهم على انتزاع استقلال بلادهم مهما كانت التضحيات موضحين أنهم سيعملون على احترام السيادة الليبية وتجنب أي سلوك يمكن أن يسبب مشاكل للحكومة الليبية⁽⁹⁾، ورغم ما قيل عن خضوع النظام الليبي للنفوذ الأجنبي خاصة البريطاني وما حاولت الأوساط المصرية الإساءة له من موالاته للمعسكر الغربي⁽¹⁰⁾، فقد حافظت جبهة التحرير الوطني على علاقاتها الوطيدة مع الملك إدريس السنوسي الذي ذهب في تأييد الثورة الجزائرية إلى أبعد الحدود وإذا كانت الحكومة الوزارية في النظام الليبي مخولة بصلاحيات واسعة في التشريع والسلطة من طرف الملك فإن هذا الأخير باعتباره السلطة العليا في البلاد كان يتدخل باستمرار لصالح الثورة الجزائرية ويوصي الحكومة والمسؤولين في الإدارة والجيش بتسهيل أمور الجزائريين والوقوف إلى جانبهم، وكان المسؤولون الجزائريون يلجأون إليه بقصره كلما واجهتهم مشاكل مع الحكومة الليبية أو اقتضى الأمر أخذ استشارته في أمر ما، كما وطدوا علاقاتهم بوزير القصر ومدير التشريفات الملكية "البصري شلحي" الذي كان يتدخل بدوره لدى الملك لتلبية مطالب الجزائريين وقد عرف بإخلاصه للمقضية الجزائرية⁽¹¹⁾.

لقد قدمت الحكومة الليبية تسهيلات معتبرة لتأمين مرور الأسلحة الجزائرية وأكدت موقفها المساند لجبهة التحرير الوطني وتنديدها الشديد بالسياسة الفرنسية المنتهجة بالجزائر، فإثر عملية القرصنة الجوية التي طالت زعماء جبهة التحرير الوطني الخمسة قامت مظاهرات شعبية ضخمة

الإمكانات اللازمة لتنفيذه، واجتمع دباغين والمدني في أوائل ماي 1956 برئيس الحكومة الليبية وعدد من العسكريين لعرض مطالبهم وتلقوا موافقة السلطات الليبية واستعدادها لتأمين هذا النشاط الجوي بالأسلحة⁽⁷⁾. ويعتبر هذا الموقف خطوة هامة توضح الاستعداد المبكر للحكومة الليبية في دعم الكفاح الجزائري. كما دلت الاتصالات الأولى مع الملك إدريس السنوسي على إيمانه بضرورة نصر الثورة الجزائرية واستعداد بلاده لدعمها بكل الوسائل الممكنة واستجاب الملك لدعوة جبهة التحرير الوطني في الاجتماع به واستقبل في جوان 1956 وفدا مكونا من دباغين، المدني وعمر دردور. وإثر مباحثات مطولة بخصوص تطور القضية الجزائرية والسبل الممكنة لدعم الكفاح الجزائري بليبيا كان جوابه مؤكدا على النقاط التالية:

- 1 - إن الجهاد القائم في الجزائر ليس جهادا جزائريا فحسب بل هو جهاد إسلامي عام يجب على الجميع المساهمة فيه.
- 2 - إن ليبيا ملكا وحكومة وشعبا لا تؤيد الكفاح الجزائري فحسب بل هي تشترك فيه روحا وبدنا ولو أن هذه الثورة فتحت أبوابها للمتطوعين لهب رجال ليبيا للانخراط فيها.
- 3 - تنفيذ ما توصل إليه الوفد الجزائري من اتفاق مع رئيس الحكومة فيما يخص وضع مطارات ليبية لنقل الأسلحة جوا وكذا حرية مرور الأسلحة برا حيث أكد الملك ذلك بقوله: "أما السلاح الجزائري فقد أصدرت أمري لقائد الجيش وهو أصدر أمره لقائد الحدود بأن يدخل حرا طليقا لا يعترض عليه معترض".
- 4 - اعتبار حكومة ليبيا محكومة خاصة للجزائريين تلبي جميع مطالبهم "ما طلبتموها أو في مسعى إلا قامت به وبأمر مني بكل سرعة وبأكبر ما لدينا من قوة ومن جهد وما أردتم أن

العناصر الليبية أو جلب انتباه السلطات الليبية لنشاطه مما أدى إلى تدهور العلاقات المصرية الليبية فقررت السلطات الليبية أنها لا تقبل السلاح الجزائري القادم من مصر إلا عن طريق البحر في حين عارضت مصر هذا الإجراء⁽¹⁴⁾. ولما لم تجد المساعي التي بذلتها جبهة التحرير الوطني نفعا إزاء تصلب موقف الجانبين أرسل توفيق المدني إلى ليبيا لمقابلة الملك وإيجاد حل لهذه المشكلة وقد أفلحت جهوده في ثني السياسة الليبية عن عزمها والتأثير على موقف الملك الذي ما أن استمع لشكوى المدني حتى أعطى أوامره لقائد الجيش بفتح الطريق البرية أمام السلاح الجزائري مؤكدا له أنه "إذا ما نحن خسرنا استقلال ليبيا وكسبنا استقلال الجزائر فنحن الراحون"⁽¹⁵⁾ ويكون الملك إدريس السنوسي بذلك قد عبر عن تأييده المطلق للثورة الجزائرية والتضحية في سبيل إنجاح قضيتها رغم التهديدات الغربية الممارسة على بلاده والخاوف التي يثيرها تعاون القادة المصريين مع العناصر الليبية المعارضة، ومثل تأييد الملك ومناصرته للثورة الجزائرية دعما حقيقيا لنشاط الجزائريين العسكري والسياسي بليبيا فهو، كما أكد محمد الصالح الصديق كان وباستمرار "لا يفتأ يصدر الأوامر لأعضاء حكومته ومديري المؤسسات المختلفة عبر أنحاء المملكة وخاصة بعاصمة ليبيا الأولى طرابلس المغرب يوصيهم فيها بالجزائر وثورتها التحريرية وبأمرهم فيها أن يجعلوا قضية الجزائر قضيتهم وثورتها ثورتهم ويخدموها بوفاء وإخلاص وتفان وإذا تعارضت مصلحتنا: مصلحة ليبيا ومصلحة الثورة الجزائرية فالأولوية دائما للثورة"⁽¹⁶⁾.

لم تكتف الحكومة الليبية بتسهيل نشاط مرور الأسلحة وتأمين نشاط الجزائريين فحسب بل كانت تعرض خدماتها لشراء الأسلحة باسمها الخاص وتحرص على تهديد السبل لاستقبال المساعدات الأجنبية بأراضيها وكان تدخلها حاسما في تغيير نظرة الحكومة التركية تجاه

للاحتجاج على هذه العملية وكادت الجموع الشعبية أن تجتاح مقر السفارتين الفرنسية والبريطانية وأثارت هذه الحادثة حفيظة واستنكار السلطات الليبية مما جعلها تتدخل لتوضح موقفها المساند للقضية الجزائرية، إذ اجتمع مجلس الوزراء الليبي يوم 23 أكتوبر 1956 وقرر إبلاغ الحكومة الفرنسية استيائه البالغ واحتجاج ليبيا الرسمي على هذا العمل المنافي للقوانين الدولية وطالب بوجوب إطلاق سراح الزعماء الخمسة⁽¹²⁾.

وإثر حوادث السويس والعدوان الثلاثي على مصر ساءت العلاقات المصرية الليبية وأصبح موقف الثورة الجزائرية محرجا بسبب النزاع السياسي الذي نشب بينهما وانعكس على قضية مرور الأسلحة برا، إذ كانت الحدود المصرية الليبية شبه مغلقة واضطر وفد جبهة التحرير الوطني للسفر إلى ليبيا والالتقاء بالمسؤولين الليبيين لتدارس الموقف معهم واجتمع دباغين والمدني يوم 4 ديسمبر 1956 برئيس الحكومة الليبية بن حليم الذي وعدهم ببذل جهوده من أجل تهديد السبل لمرور الأسلحة، وبعد سفر دباغين إلى تونس وعودته إلى طرابلس التقى الوفد الجزائري بوزير الخارجية الليبية سيد الجري وطرح عليه قضية مرور الأسلحة فأوضح أن ما وقع بين مصر وليبيا هو خلاف مؤقت "لن يكون له إطلاقا أي تأثير على قضية الجزائر التي هي قضية الجميع والتي يتفانى كل عربي وكل مسلم في سبيل خدمتها"، وأضاف مؤكدا أن "حومة ليبيا حكومتكم مهما أردتم منها شيئا إلا قدمته لكم وإن كان ليس في صالحها"، لكن رئيس الحكومة الليبية بن حليم وخلال اجتماعه ثانية بالوفد الجزائري اقترح عليه السعي لإقناع المصريين بإرسال الأسلحة عن طريق البحر كحل مؤقت إلى أن تعود العلاقات المصرية الليبية إلى سالف عهدها⁽¹³⁾، وكان المسؤولون المصريون مصرّون على ضرورة نقل الأسلحة برا تجنباً لقرصنتها ويبدو أن الملحق العسكري المصري بطرابلس حاول تسليح بعض

المادي مع الثورة الجزائرية بما في ذلك جمع التبرعات المالية والطبية والغذائية التي كانت تنظم باستمرار في ليبيا⁽²¹⁾، ونذكر على سبيل المثال أنه وخلال اجتماع مجلس الوزراء الليبي في شهر ماي 1957 أكد على دعم الحكومة الليبية المادي والمعنوي للثورة الجزائرية واتخذ عدة قرارات من بينها قرار التبرع بخمسة آلاف جنيه ليبي لفائدة اللاجئين الجزائريين⁽²²⁾.

وكانت الأسابيع التضامنية مع الجزائر تقام سنويا بليبيا بحضور المسؤولين المركزيين والمحليين وتساهم فيها الحكومة وجميع موظفي الدولة والجيش مساهمة مادية مشجعة⁽²³⁾، وكل هذا يدل على تميز الموقف الليبي تجاه الثورة الجزائرية بالوحدة بين الشعب والحكومة ويتضح هذا الانسجام من خلال التعبئة العامة لمساندة الجزائر والتضامن المطلق مع كفاحها مما جعل ليبيا تؤكد على الدوام وقوفها إلى جانب القضية الجزائرية وتتابع تطوراتها واضعة كل الإمكانيات لدعمها، وقد طالبت بحل المشكل الجزائري وأكدت على مبدأ استقلال الجزائر وضرورة كسب التأييد للقضية الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي⁽²⁴⁾.

وقد حدد ممثل ليبيا بالأأم المتحدة موقف بلاده الصريح من القضية الجزائرية إذ انتقد سيد الجريبي وزير خارجية ليبيا في ديسمبر 1957 السياسة الاضطهادية الفرنسية بالجزائر وأكد أن بلاده تصر على اعتبار جبهة التحرير الجزائرية ممثلا شرعيا للشعب الجزائري وأن الجزائر كيان مستقل عن الشخصية الفرنسية⁽²⁵⁾، واستمرت الحكومة الليبية في العمل على كسب التأييد والمؤازرة للقضية الجزائرية، وكانت الحكومة الفرنسية تدرك أهمية الدعم والمساندة التي يلقاها الجزائريون بليبيا خاصة وأن السلطات الليبية سمحت بفتح مركز لجيش التحرير الوطني بمنطقة فزان وقد شن في شهر سبتمبر 1957 اعتداءات على قافلة فرنسية للإمداد فقامت القوات الفرنسية بتهديد الحكومة الليبية

القضية الجزائرية وفي كسب دعمها السياسي والمادي أثناء زيارة رئيس الحكومة التركية إلى ليبيا سنة 1957⁽¹⁷⁾

وبذلت الحكومة الليبية جهودا معتبرة في دعم القضية الجزائرية سياسيا من خلال تأييدها المباشر لقضية استقلال الشعب الجزائري ودعمها لكفاح الجزائر التحرري فلقد توسع النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني بليبيا منذ جوان سنة 1957، وتاريخ إنشاء مكتب بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا كهيئة سياسية تنهض بالشؤون والمصالح المختلفة للثورة الجزائرية كالإعلام والدعاية والشؤون الاجتماعية والثقافية وبخاصة التنسيق السياسي مع السلطات الليبية وتمثيل الثورة والسهر على مهمة السليح والتكوين⁽¹⁸⁾. ويؤكد المسؤولون عن البعثة الجزائرية بليبيا أن السلطات الليبية قدمت خدمات هامة لتسهيل نشاطهم السياسي وتفعيل مختلف المصالح العاملة بليبيا فلقد تحصلوا على مكاتب ومحلات خاصة لمزاولة نشاطهم وافتتحت إذاعتنا طرابلس وبنغازي لتبليغ صوت الجزائر وقدم للهلal الأحمر الجزائري الطابق الأرضي من بناية فخمة تتوسط العاصمة طرابلس ثم استجاب رئيس الحكومة لوضع كامل البناية تحت تصرف البعثة حيث أصبحت المقر الرئيسي لها⁽¹⁹⁾. وفي شهر أوت 1958 أعيد تنظيم المصالح المختلفة للبعثة فتم فتح مكتب الشؤون الخارجية للقيام بالنشاط السياسي والديبلوماسي وتأطير مختلف المصالح المدنية وأشرف عليه بشير القاضي⁽²⁰⁾، وقد قام النشاط السياسي والتعبوي بدور هام في تعبئة الدعم السياسي الحكومي والشعبي للقضية الجزائرية.

إن ليبيا واكبت تطورات القضية الجزائرية وساهمت في التضامن المعنوي مع كفاح الشعب الجزائري من خلال إحياء الأيام الكفاحية الجزائرية في مهرجانات تضامنية حافلة أشرفت الحكومة على تنظيمها كما شجعت تضامن الشعب الليبي

والاعتداء على سكان قرية إيسين الليبية ألحق أضرار مادية وبشرية، ولم يكن الاعتداء على قرية إيسين هو الاعتداء الفرنسي الوحيد على ليبيا إذ تعرضت مناطق الحدود الجزائرية الليبية باستمرار لاعتداءات القوات الفرنسية ولعل أخطرهما ما تعرضت له نفس القرية سنة 1958، وأدت هذه الاعتداءات إلى تعمير العلاقات الليبية الفرنسية وأكدت من جديد تجند الشعب الليبي للمطالبة بإلغاء الاتفاقية الليبية ومضاعفة الدعم والمساندة للكفاح الجزائري⁽²⁶⁾.

2 - دور الملك إدريس السنوسي في توجيه السياسة التضامنية مع الجزائر

كان الملك إدريس السنوسي - الجزائري الاصل - مواقف متقدمة في مؤازرة الثورة الجزائرية والتأكيد على نصرتها بمختلف السبل الممكنة، وتكرست هذه المنصرة من خلال التدخل في توجيه السياسة التضامنية للحكومة الليبية تجاه ثورة الجزائر، وتوطيد العلاقات مع المسؤولين الجزائريين واتخاذ مواقف مناوئة من السياسة الفرنسية.

لم تقتصر سياسة الحكومة الفرنسية على تهديد ليبيا لقطع دعمها ومساندتها للجزائريين سعت لتحقيق انتصار سياسي واقتصادي على حساب ليبيا وذلك من خلال عرضها لصفقة تمرير أنبوب غاز إيجلي عبر أراضيها إلا أن الحكومة الليبية رفضت ذلك بتدخل من الملك إدريس السنوسي واعتبرت مثل هذا العمل "طعنة للوطنيين الجزائريين"⁽²⁷⁾. ويوضح تقرير ممثل جبهة التحرير الوطني بليبيا حيثيات هذه القضية مؤكدا أن المفاوضات بين الحكومة الليبية والطرف الفرنسي أخذت مأخذا جديا لولا تدخل الملك لإيقافها ذلك أن هذا العرض كان مغريا في البداية للحكومة الليبية فكانت تأمل في التوصل لهذا الاتفاق بحجة تفادي أزمة مالية تسببت فيها بريطانيا بتعليقها لمساعدة اقتصادية وكذا باعتبار أن هذا الاتفاق سينفذ بعد ثلاث سنوات وتكون

الجزائر عندها قد حصلت على استقلالها غير أن هذه الحجج لم تقنع العناصر الوطنية المعروفة بوفائها للقضية الجزائرية وسعت للوقوف في وجه التوصل لأي اتفاق في هذا الشأن وبادر في هذا الإطار البصري شلحي بفرض تعيين محمد عبد الكافي على رأس الوفد الليبيالمفاوض على الرغم من معارضة الحكومة الليبية، لقد بدأت هذه المفاوضات مع مطلع شهر جانفي 1958 بصورة سرية إلا أن شكوك بعثة جبهة التحرير الوطني دعتها للتحري في الموضوع فاقبل بشير القاضي بشلحي وعبد الكافي الذين أكدا له وجود هذه المفاوضات وأطلعاه على مساعيها لإفشالها، ولجأت البعثة الجزائرية لإثارة الأوساط الشعبية والبرلمانية بغية التنديد بهذه المفاوضات مما جعل الصحافة تشن هجوما عنيفا ضد الحكومة بشكل جعل من هذه الأخيرة في وضع حرج ويذكر بشير القاضي في تقريره أن الأزمة مانفكت تتفاقم خاصة بعد مساءلة النواب لرئيس الوزراء وعندما اطلع الملك على الموضوع أصدر أمره بإيقاف هذه السياسة التي تعارض مصالح الشعب الجزائري وتوقيف أية مفاوضات مع الفرنسيين⁽²⁸⁾، وبذلك تكون الحكومة الفرنسية قد تكبدت هزيمة أخرى في المجالين السياسي والاقتصادي غير أنها عوضت ذلك بقبول تونس لتلك الاتفاقية.

وأكدت ليبيا موقفها الثابت في نصرة القضية الجزائرية، وإثر الخلاف الذي نشب بين جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية تسلمت الحكومة الليبية مذكرة لجنة التنسيق والتنفيذ بخصوص هذه القضية فأشعر بشير القاضي رئيس الوزراء الليبي بحيثيات القضية لمعرفة موقفه، ويذكر أنه حاول خلال الاجتماع إقناع رئيس الوزراء أن رفضه لمشروع الاتفاق القاضي بتمرير البترول عبر التراب الليبي وتنازله عما قد يجنيه ليبيا من هذا المشروع يكون قد قدم خدمة كبيرة للجزائر. وأكد له رئيس الوزراء من جهته "بأن ليبيا من الملك إلى

آخر رجل من الشعب الليبي قد صدموا بإبرام هذا الاتفاق الذي لا يهدف إلا إلى تأخير وقف الحرب في الجزائر⁽²⁹⁾.

ويظهر لنا جليا من خلال تقارير البعثة الجزائرية بليبيا أن توجيهات الملك بخصوص دعم الثورة الجزائرية كانت تؤثر على مواقف الحكومة الليبية التي واصلت دعمها لنشاطات الجزائريين وأكدت مساندتها ودعمها للقضية الجزائرية، وهذا ما عبر عنه رئيس الحكومة الليبية أثناء اجتماعه برئيس البعثة الجزائرية بليبيا إذ صرح بأنه "على استعداد لتلبية طلباتها في أي وقت، ولاستقبالنا ومساعدتنا لتذليل كل الصعوبات التي يمكن أن تصادف نشاطنا" وأنه سيسهل مهمة الخدمات القنصلية وينظر في رفع مستوى الإعانة المالية وأن ليبيا ستؤكد موقفها السياسي المساند للجزائر ودعمها اللامشروط للتنديد بسياسة الإدماج الفرنسية بالجزائر، ويورد بشير القاضي أنه عقب هذا الاجتماع أطلعته شلحي وزير القصر أن الملك يود معرفة ما إذا كانت السلطات تقوم بواجبها في مساعدة الجزائر وخصوصا موقف رئيس الحكومة فأجابته أنه "إلى جانب موقف الملك معنا فإنه دائما يبين استعداده لمساعدتنا" وأبدى شلحي استعداده التام لمساعدة الجزائر عن طريق التوسط لدى الملك ليزيل أية صعاب أو مشاكل يمكن أن تواجه الجزائريين من طرف الحكومة أو من طرف الوزراء⁽³⁰⁾.

وبالرغم من أن الحكومة الليبية أظهرت اهتمامها المغربي في سياستها الخارجية وأكدت انشغالها بقضايا المغرب العربي واستعدادها للتعاون مع أطرافه فإن مؤتمر طنجة لم توجه فيه الدعوة لليبية لأسباب مختلفة ترجع أساسا لاختلاف مواقف الأحزاب المغربية الثلاث في اعتبار ليبيا طرفا ضمن المغرب العربي أم لا خاصة وأن موقفها لم يكن واضحا كل الوضوح ويبدو أن المشرفين على المؤتمر حاولوا تبرير ذلك بأسباب تقنية وأن

الوقت لم يسمح لإعلام ليبيا بالمشاركة، ومن جهة أخرى حاولوا إرضاء ليبيا بتكليف وفد المؤتمر (الأدغم، فرحات عباس، بن بركة). بالتعريض على ليبيا لإبلاغ ملكها وحكومتها بقرارات المؤتمر والتعرف على موقفها، وقد تلقى الملك هذه القرارات بالموافقة عليها وأحالها للحكومة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وأكدت الحكومة الليبية بتجاوب تلك القرارات مع السياسة التي تنتهجها وخاصة ما تعلق منها بمسألة تأييد استقلال الجزائر وأنها مستعدة للمشاركة في المؤسسات الفيدرالية⁽³¹⁾.

وقد كان استياء الحكومة الليبية عميقا من عدم دعوتها لحضور المؤتمر واعتبرت ذلك تجاهلا لها وقد تأسفت من قبل لعدم إشراكها في الاستشارات المتعلقة بمشاكل المغرب العربي خاصة مبادرة الوساطة التي قدمتها تونس والمغرب في نهاية سنة 1957⁽³²⁾، وعندما أبلغت بقرارات مؤتمر طنجة وأبدت موقفها عليها بادرت للاتصال بجهة التحرير الوطني باعتبارها الطرف الأكثر ثقة وانسجاما معه لتعبر لها عن استيائها من المغربيين والتونسيين الذين تجاهلوا، واستجاب دباغين والمدني لدعوة الحكومة الليبية المستعجلة وحلا بينغازي في 22 جوان 1958 حيث اجتمعا برئيس الحكومة عبد المجيد كعبار ووزير الخارجية وهبي البوري اللذين طرحا مسألة عدم دعوة ليبيا للمشاركة في مؤتمر طنجة وأبديا استيائهما من عدم حضور المؤتمر، وطلب رئيس الحكومة الليبية من الوفد الجزائري تبليغ استياء ليبيا لأطراف المؤتمر في حين حاول دباغين والمدني تلطيف الأجواء للحفاظ على الموقف الليبي المساند للثورة الجزائرية وتأسفا لهذا الأمر موضحين أن دعوة ليبيا لمثل هذه المؤتمرات أمر واجب وأنهما سيبلغان هذا الاستياء للمسؤولين لتفادي مثل هذا الخلل مستقبلا ويمكننا الجزم - مع المدني - أنه لا أحد رد على الاستياء الليبي⁽³³⁾ والأمر من ذلك أن الأطراف الثلاثة دعت



أشهر من إعلانها الرسمي ونتيجة الالتباسات حاول ممثل جبهة التحرير الوطني توضيحها له، وطمان هذا الأخير في تقريره المرسل إلى لجنة التنسيق والتنفيذ أت اتصالاته الأولية مع القصر بإمكانها تجاوز هذه النحفظات وجعل الحكومة الليبية تعترف بالحكومة الجزائرية "لأننا تربطنا علاقات وطيدة مع وزير القصر البصري شلحي وهذا الأخير كان دائما يجعل الملك يتدخل أمام الحكومة وبلي كل طلباتنا". ومن خلال اتصاله بالبصري وطرح قضية الاعتراف بالحكومة الجزائرية كان موقفه تأكيد مشجع للاعتراف بها⁽³⁶⁾.

لעقد مؤتمر المهدية الحكومي دون تبليغ الحكومة الليبية ومرة أخرى اجتمع رئيس الحكومة الليبية بممثل جبهة التحرير الوطني بليبيا ليلغيه "بأنه على دراية بأن هناك اجتماعا هاما سيعقد بتونس في الأيام القادمة حيث ستشارك فيه كل من الحكومتين المغربية والتونسية والجزائريين وهذا الاجتماع هدفه الإعلان عن الحكومة الجزائرية حسب بعض المصادر وللأسف لحد الآن حكومتنا لم تتلق أية إشارة رسمية أو دعوة للمشاركة في هذا الاجتماع رغم أن مسألة تأسيس الحكومة الجزائرية تعيننا نحن أيضا مثلما تعمي أشقاؤنا في المغرب وتونس⁽³⁴⁾، وإذا كان الهدف من عقد مؤتمر تونس هو الوصول إلى تنفيذ قرارات طنجة فإن الأطراف الثلاثة استبعدت إشراك ليبيا ويتضح لنا ان الحكومة الليبية لم تكن متطلعة بوضوح على الأهداف المسطرة للمؤتمر حيث ربطها رئيس الحكومة بمسألة إعلان الحكومة الجزائرية وهي لم تكن - كما هو معلوم - سوى مجرد استشارة للطرفين المغربي والتونسي كون جبهة التحرير الوطني ظلت متمسكة بحقها في الإعلان عنها وفي إطار استشارتها الموسعة التزمت كذلك باستشارة الحكومة الليبية في الأمر للتعرف على موقفها وهذا ما تم فعلا خلال اجتماع رئيس الحكومة الليبية بممثل جبهة التحرير الوطني بليبيا إذ يؤكد هذا الأخير أن رئيس الحكومة الليبية أوضح له صعوبة تحمل ليبيا لتبعات الاعتراف بالحكومة الجزائرية إذ ما أعلن عن تأسيسها بتونس ولم تكن موضع استشارة ليبيا معللا ذلك بسببين: الأول كون ليبيا أعلنت موافقتها على قرارات طنجة فلها حق الاستشارة مثل تونس والمغرب بل تمس ليبيا كذلك وبالتالي فإن ليبيا ممكن أن تتعرض لتهديد الاحتلال الفرنسي⁽³⁵⁾.

وهذين الاعتبارين جعلوا رئيس الحكومة الليبية يتحفظ عن استعداد حكومته للاعتراف بالحكومة الجزائرية وقد أبدت هذه التحفظات قبل ثلاثة

وبعد فشل مؤتمر المهدية وانتقاد جبهة التحرير الوطني لمواقف الحكومتين التونسية والمغربية ظلت ليبيا طرفا محايدا ومحافظا على علاقاته الحسنة مع الجزائريين، وبمجرد أن أدركت الحكومة الليبية أن مسألة إنشاء الحكومة الجزائرية سيكون قرارا جزائريا محضا أوضحت استعدادها المبدئي للاعتراف بها والالتزام بدعمها، واستعدت منذ البداية لإعلان اعترافها بدليل أن السفير الليبي بالقاهرة أبلغ موافقة على الاعتراف وكان المبادر الثالث لتسجيل اعتراف بلاده مباشرة بعد إعلان بيان تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بالقاهرة في 19 سبتمبر 1958⁽³⁷⁾. وأرسلت لها الحكومة الليبية وثيقة الاعتراف الرسمي بتاريخ 19 سبتمبر 1958 وهي تحمل توقيع رئيسها عبد المجيد كعبار، ومد جاء فيها: «يسعدني أن أبادر بإبلاغ سيادتكم قرار الحكومة الليبية بالاعتراف بحكومة الجزائر كحكومة شرعية للشعب الجزائري المجاهد»⁽³⁸⁾.

3 - الدعم السياسي الليبي ودوره في مساندة القضية الجزائرية؛

لقد اعتبرت ليبيا حكومة وشعبا حليفا للثورة الجزائرية تربطه علاقات الصداقة والتعاون مع الحكومة الجزائرية المؤقتة وسنقف في هذا الإطار

مساندتها للقضية الجزائرية⁽³⁸⁾، ونذكر من مظاهر التضامن التي تكرر باستمرار تنظيم أسبوع الجزائر بليبيا فكانت السلطات الليبية المركزية والمحلية تتدخل خلال هذه المناسبة وغيرها لتلقي خطاب التأييد والمساندة بكفاح الشعب الجزائري، إذ أشرف مثلا رئيس الحكومة عبد المجيد كعبار على ترأس احتفال الشعب الليبي بالذكرى الخامسة لاندلاع الثورة الجزائرية في تجمع شعبي حافل بين غازي وألقى خطابا مطولا كله تمجيد وإعجاب بثورة الجزائر الباسلة وأكد خلاله على ضرورة تجند الشعب الليبي لمساندة الجزائر بكل إمكانيته " وأن ليبيا لم تتوان ملكا وحكومة وشعبا في الوقوف بجانب إخواننا"⁽³⁹⁾.

لقد أكدت الحكومة الليبية خلال هذه المناسبات التضامنية تأييدها المطلق للقضية الجزائرية واستعدادها الدائم للوقوف بجانب قضية الشعب الجزائري إلى غاية حصوله على الاستقلال واعتبرت قضية تحرير الجزائر قضية قومية يتدعم بها استقلال ليبيا وقد طلبت من الدول العربية القيام بواجباتها التضامنية من أجل نصرة القضية الجزائرية، وكان تالجهود الهامة التي قمت بها ليبيا في مساندة الكفاح الجزائري سياسيا وعسكريا محل تقدير وامتنان مسؤولي الثورة الجزائرية وقد تمخض عنها قيام علاقات ودية كانت تجمع المسؤولين الجزائريين بالسلطات الليبية⁽⁴⁰⁾ وقد بادرت الحكومة الجزائرية المؤقتة اختيار ليبيا كأولى محطة لزيارتها الرسمية عندما قررت مباشرة زيارات رسمية لعدد من الدول العربية، واستضافت ليبيا حكومة وشعبا وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس يوم 12 فيفري 1959 واستقبل الوفد استقبالا رسميا حافلا من طرف رئيس الوزراء ورئيسي مجلس الشيوخ ومجلس النواب وعدد من الوزراء وأجرى الوفد الجزائري خلال سنة أيام اتصالات عديدة مع مسؤولي الحكومة الليبية وزار خلالها عددة مدن

على مظاهر الدعم السياسي الليبي المختلفة تجاه الثورة الجزائرية وبنين جهود المؤازرة التي أبدتها الحكومة الليبية لتأكيد مطالب الشعب الجزائري في الاستقلال.

إن ليبيا اعتبرت أن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة هو إجراء هام يعطي للكفاح دفعا قويا في المجالين السياسي والدبلوماسي وأن مرحلة الجديدة تتطلب دعما ومساندة أكبر لإنجاح الثورة الجزائرية في تحقيق أهدافها ولذا أكدت الحكومة الليبية استعدادها لتقديم مختلف أشكال الدعم والمساندة لها واستجابات بحماس للرد على الخطوة الأولى التي دعت إليها الحكومة الجزائرية المؤقتة ممثلة في الرد على سياسة الإدماج الفرنسية ومشروع الاستفتاء المقرر بالجزائر في 28 سبتمبر 1958، إذ أكد رئيس الحكومة تالليبية لممثل جبهة التحرير الوطني بليبيا تجند بلاده للتدبير بسياسة الإدماج الفرنسية «لستعدادها "لاستعمال وسائل الإعلام والصحافة لمحاربة وكشف اعمال العنف الفرنسية بالجزائر" وأن الحكومة الليبية ستبذل قصارى جهدها لدعم القضية الجزائرية خلال دورة الأمم المتحدة المقبلة. مقلاتي عبد الله، وقامت الحكومة الليبية بتعبئة جماهيرية واسعة ضد سياسة الإدماج الفرنسية وكان التنسيق السياسي الجزائري الليبي دور هام في تعبئة الراي العام المحلي والدولي لمناصرة أهداف الحكومة الجزائرية المؤقتة.

وكانت السلطات الليبية تساند وتشجع مبادرات «لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر» في وقوفها إلى جانب الجزائر بالتأييد المادي والمعنوي مما اعطى للمناصرة الشعبية الليبية صدى واسعا، وقد أكد الشعب الليبي على الدوام وخلال المواعيد الدولية وأثناء الاحتفالات بأيام تالثورة الجزائرية وإقامة أسابيع تضامنية أكد تجنده بكل قواه وإمكانياته ليرهن عن تضامنه وتأييده الفعال للجزائر، ومن جهة أخرى ساهمت السلطات الليبية في تفعيل هذه المظاهر التضامنية وأكدت

الفرنسي⁽⁴⁶⁾، وطالبت الحكومة الليبية بالإسراع في تنفيذ تقرير مصير الشعب الجزائري ومباشرة مفاوضات عادلة تكلل باستقلال الجزائر، إذ انتقد رئيس الحكومة الليبية عبد المجيد كعبار السياسة الفرنسية المسطرة بالجزائر وصرح في شهر أبريل 1959 بأن الحكومة الليبية مستعدة لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا وإنهاء الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية المبرمة معها إذا كانت العلاقات والاتفاقيات تضر بالقضية الجزائرية⁽⁴⁷⁾، وإذا كانت السلطات الليبية لم تبادر لاتخاذ هذه الخطوة الجريئة فإن الموافقة على هذا المبدأ كان سندا للحكومة الجزائرية المؤقتة في طرحها لمشروع المقاطعة العربية الشاملة لفرنسا، وقد بادر الشعب الليبي بتجسيد المقاطعة الاقتصادية لفرنسا انطلاقا من بداية سنة 1961. وشكل هذا الموقف الشعبي أثرا فعالا في دعم القضية الجزائرية خاصة وأن الحكومة الليبية ساربت هذا الموقف الشعبي واعتبرته تعبيرا عن تمسك الشعب الليبي لمناصرة الجزائر، وقد صرح وزير الخارجية الليبية عبد القادر العلام إثر دخول المقاطعة حيوز التنفيذ قائلاً: «لقد قدمت ليبيا للثورة الجزائرية التحريرية جميع المساعدات المادية والأدبية منذ اندلاعها وهي مستمرة على هذا المنوال إلى أن يحق لله الحق وتتصير قضية الشعب الجزائري العادلة» وأكد بشأن المقاطعة: «أما حركة المقاطعة فقد نظمته الهيئات الشعبية بصفة خاصة ولكنها تلقى تأييدا من الحكومة التي تعبر عن رضا الشعب وتتجاوب معه في رغباته وخاصة فيما تعلق بقضية الجزائر»⁽⁴⁸⁾، وقد بذلت الهيئات الشعبية المنظمة لهذه المقاطعة وكذا السلطات الليبية جهودا معتبرة لحث شعوب وجنومات البلدان العربية لأجل مساندة هذه الخطوة وإعلان المقاطعة العربية الشاملة لفرنسا باعتبار أن ذلك يعزز القضية الجزائرية.

ولم تبخل الحكومة الليبية أي جهد في الإعراب عن تأييدها للمحافل الدولية والإقليمية

لقي بها كل الحفاوة الشعبية⁽⁴¹⁾، كما حفل بلقاء الملك إدريس الأول الذي أكد له استمرار دعم ليبيا للكفاح الجزائري ومساندتها المطلقة لقضية تحرير الجزائر، وخطب الوفد بقوله: «إن الله معكم والبصر حليفكم فامضوا في طريقكم من مات فهو شهيد ومن حيي فهو العزيز»⁽⁴²⁾.

وإذا كانت هذه الزيارة الرسمية لم تختتم - كما هو المعتاد - بيان رسمي للحكومتين الليبية والجزائرية فقد ألقى فرحات عباس في ختام الزيارة خطابا للشعب الليبي قدم شكره للملك وللسلطات الليبية على الحفاوة التي استقبلوها بها وعلى مساعداتهم الفعالة التي لم تفتأ ثورة الجزائر من ليبيا وصرح بو الصوف عقب هذه الزيارة أن الهدف منها هو تقديم الشكر الجزيل للملك الليبي على ما بذله من جهود مضيئة لدعم القضية الجزائرية وأوضح الوفد الجزائري لمس من خلال مقابلته لرئيس الحكومة والملك «حرص ليبيا على مساندة الجزائر»⁽⁴³⁾، وقد حاولت بعض الأوساط برغبة من المسؤولين الجزائريين لنقل مقر الحكومة الجزائرية إلى ليبيا إثر الخلاف المصري - الجزائري الذي برز بداية سنة 1959 وهو تفسير حاولت المخابرات المصرية ترويجه آنذاك⁽⁴⁴⁾.

التحمس للجزائر وثورتها إلى حد بعيد»⁽⁴⁴⁾، وإذا كانت ليبيا لم تبخل بأشكال التأييد والمؤازرة للثورة الجزائرية مكنز اندلاعها فإنه بعد هذه الزيارة ضاعفت مؤازراتها وتأييدها للقضية الجزائرية» وأصبح المسؤولون الليبيون في مختلف أجهزة الدولة يتنافسون في خدمة الجزائر وتقديم المعونة لها كل في دائرة عمله»⁽⁴⁵⁾.

ومع تطور القضية الجزائرية وتردد صداها عربيا ودوليا لم يكتف الشعب الليبي بإظهار المؤازرة المادية والمعنوية فحسب وأكد على مسألة تطوع الليبيين في المساهمة في كفاح الجزائر، وقد زكتها الحكومة الليبية رسميا كمرحلة جديدة من الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري ضدّ الاستعمار

الجزائري في كفاحه من اجل الاستقلال ووحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء⁽⁵⁰⁾. وكانت الحكومة الليبية تتابع عن كثب تطورات القضية الجزائرية على المستوى الدولي وكذا المحلي وعندما قامت السلطات الفرنسية بالرد بقسوة على مظاهرات 11 ديسمبر 1960 السلمية بالجزائر نظم الشعب الليبي مظاهرات منددة بهذه الجرائم الفرنسية وقدمت الحكومة الليبية احتجاجا شديدا للهجة للسفير الفرنسي بطرابلس وحذر رئيس الاستعمار الفرنسي وحلفائه من مغلبة التمادي في هذا العناد ضد أماني الشعب الجزائري في الاستقلال كما دعا وزير الخارجية الليبية سفراء الدول الغربية بليبيا لإطلاعهم خطورة الجرائم التي ترتكبها فرنسا بالجزائر⁽⁵¹⁾ وجملة هذه الردود الرسمية تدل على وقوف الحكومة الليبية الفعال إلى جانب القضية الجزائرية بالتأييد والمناصرة كلما تعرضت للمخاطر الاستعمارية.

وقد كانت مناسبات الثورة الجزائرية التي يحتفل بها في ليبيا فرصة لإعراب ليبيا عن تواصل مساندتها للثورة الجزائرية فكان الشعب الليبي يحييها في تجمعات حافلة ومظاهرات حاشدة يتعدى صداها المستوى المحلي ليظهر للرأي العام الدولي مدى تشبث ليبيا بموقفها المؤازر لاستقلال الجزائر، وقد اشرف رئيس الحكومة الليبية عثمان الصيد على احتفالات إحياء الذكرى السادسة لاندلاع الثورة الجزائرية بطرابلس وأعلن في خطابه "أن الحكومة والشعب في ليبيا يؤيدون تأييدا مطلقا الشعب الجزائري في كفاحه من اجل الاستقلال⁽⁵²⁾ وخلال احتفالات الذكرى السابعة لاندلاع الثورة التحريرية أصر الملك إدريس السنوسي على الإعراب عن موقفه التضامني خلال هذه المناسبة وأتاب عنه رئيس ديوانه عي الديب لإلقاء كلمة في التجمع الشعبي الذي نظم بطرابلس، وتضمن تداخله الإشادة بثورة الجزائر والثناء على الخطوة الهامة التي قام بها الشعب

وفي مساندة مواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال مؤتمرات الدول الإفريقية المستقلة وداخل هيئة الأمم المتحدة، وأكدت في أكثر من مناسبة بأن الحكومة الجزائرية المؤقتة هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري وأنه يجب على فرنسا الدخول معها في مفاوضات عادلة للوصول إلى السيادة التامة وتحقيق استقلال الشعب الجزائري⁽⁴⁹⁾، كما أكدت رفضها للمناورات الفرنسية الرامية لتقسيم الجزائر وفصل الصحراء وفي هذا الإطار شجبت الجهود الدبلوماسية الفرنسية لحمل الرئيس السوفياتي على زيارة حاسي مسعود ووجه الملك إدريس السنوسي برقية شخصية إلى خروطشوف يطلب منه عدم تلبية هذه الزيارة التي ترمي فرنسا من ورائها إلى تأكيد ادعاءاتها بأن الصحراء ليست جزائرية، وأكدت الحكومة الليبية إدانتها للتجارب النووية التي قامت بها فرنسا بالصحراء الجزائرية وقدمت في هذا الشأن مذكرة احتجاج شديدة للهجة إلى الحكومة الفرنسية تضمنت استنكار السلطات الليبية لعمليات التفجير النووية بصحراء الجزائر ومن جهة أخرى وجه الوزير الليبي محي الدين الفكنيني برقية إلى أحمد بن بلة عبر من خلالها عن تضامن حكومته مع الجزائر في موقفها الشرعي لمعارضة هذه التجارب على أراضيها.

وأعلنت ليبيا حكومة وشعبا عن موقفها التضامني مع الجزائر للتنديد بسياسة التقسيم خلال يوم التضامن الدولي الذي أحيى بتاريخ 5 جويلية 1961 فقامت المظاهرات المطالبة باستقلال الجزائر ووحدها الترابية، وأوضحت الحكومة الليبية استمرار دعمها لقضية الجزائر حتى تحقق أهدافها كاملة وسيادتها على كامل أراضيها، وقد استضافت ليبيا بعدها بأيام كريم بلقاسم ومحمدي السعيد الذين أجريا اتصالات مع المسؤولين الليبيين وأعربت الحكومة الليبية بالمناسبة في بيان رسمي نشرته يوم 7 جويلية 1961 مساندتها للمشروطة للشعب

الليبي لمقاطعة السلع والبضائع الفرنسية وأكد أن ليبيا ملكا وحكومة وشعبا ستبذل كل كل ما بإمكانها من مؤازرة وتأييد للجزائر في هذه المرحلة المهمة من تطور القضية الجزائرية⁽⁵³⁾.

إن الدعم الليبي المستمر وغير المشروط المقدم للجزائر جعل مسؤولي الثورة التحريرية يديرون نشاطهم بكل حرية في ليبيا فكانت ليبيا قاعدة حيوية لكل ما يتعلق بالتموين والتصليح وإعانة الثورة الجزائرية ومركزا ملائما للتنسيق وعقد الاجتماعات السياسية للهيئات والمؤسسات الجزائرية المختلفة، وجدت كل الظروف الملائمة والمساعدات المختلفة لعقد مثل هذه الاجتماعات خاصة منها اجتماعات المجلس لبوطني للثورة التحريرية التي اقترن اسمها بمدينة طرابلس، وإن النظر بتروى لدوافع عقد مثل هذه الاجتماعات المصرية بليبيا يكشف لنا مزايا الدعم الليبي للثورة الجزائرية ذلك أن كل ما قدمته ليبيا حكومة وشعبا من مساندة ودعم متواصل لم يكن دعما مشروطا بأملاته الواجب دون تحفظ أو ضغوطات إيديولوجية مثلما هو الأمر بالنسبة لتونس والمغرب ومصر مثلا، وكانت السلطات الليبية تعلن عن حيادها إزاء القضايا الداخلية لجهة التحرير الوطني ولم يحدث أن تدخلت المؤازرة طرف على حساب طرف آخر أو إثارة نزعات بين المسؤولين الجزائريين فلم تكن ليبيا أية مصالح يمكن تحقيقها من وراء ذلك وكان هدفها الأول يكمن في أن ترى الجزائر مستقلة ومتماسكة وهذه الحقائق التي اقتصت بها المسؤولون الجزائريون جعلتهم يعتبروا ليبيا كبلد محايد عن أي إيديولوجية ذاتية أو موالية من طرف ما⁽⁵⁴⁾، لذا اختيرت طرابلس لعقد أهم الاجتماعات المصرية التي تحتاج لإطار من السرية والتكتم الشديد ممثلة في مؤتمرات المجلس الزطني للثورة الجزائرية الثالث والرابع والخامس⁽⁵⁵⁾، بالإضافة إلى اجتماعات الحكومة الجزائرية المؤقتة للبت في القضايا الهامة المتعلقة

بالمفاوضات وكانت السلطات الليبية وتوجيه من الملك إدريس السنوسي تمهد لعقد هذه المؤتمرات وتوفر الظروف الملائمة للجزائريين لعقد مؤتمراتهم الوطنية.

وهذا الدعم السياسي غير المشروط كان له تأثيرا بالغا في الحفاظ على العلاقات الحسنة بين السلطات الليبية والحكومة الجزائرية المؤقتة فلم يسجل أي انقطاع أو توتر في علاقتها بقدر ما سجلنا تحسنا مستمرا وعزيمة ليبية متواصلة لدعم الجزائر حتى تحقق استقلالها وتجلي ذلك من خلال التنسيق في المواقف السياسية والعمل المشترك لكسب التأييد الدولي للقضية الجزائرية وتقديم مختلف أنواع المؤازرة والدعم.

4 - الدعم الديبلوماسي الليبي للقضية الجزائرية؛

مثلما أكدت ليبيا موقفها السياسي المساند للثورة الجزائرية فقد بذلت جهودا دبلوماسية هامة لدعم القضية الجزائرية وكسب التأييد الدولي لها كانت ليبيا من بين الدول العربية الأولى التي اعترفت بجهة التحرير الوطني ودافعت عن قضية الجزائر على الصعيد الدولي والإقليمي انطلاقا من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وتماشيا مع واجب نصره الشعب الجزائري للحصول على استقلاله، وأكدت ليبيا مساندتها للثورة الجزائرية داخل جامعة الدول العربية حيث كان وزير الخارجية الليبية في نفس الوقت سفيرا لبلاده بالقاهرة مما سمح بتوطيد اتصالاته مع الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني ومع ممثلي الدول العربية لاتخاذ موقف إيجابي مشترك على صعيد المؤازرة السياسية لقضية الجزائر⁽⁵⁶⁾، وقد أرسل ممثلوا الدول العربية مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة في جانفي 1955 في محاولة للفت أنظارها لخطورة الوضع بالجزائر وكانت ليبيا كذلك من بين الدول

المطالبة لإدراج القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ⁽⁵⁷⁾.

ويؤكد لنا هذا التأييد الليبي المبكر أنّ القضية الجزائرية فرضت نفسها على السياسة الخارجية للحكومة الليبية رغم ما تميّزت به هذه السياسة الأزدواجية وعدم الوضوح في التوجه فمعلوم أن ليبيا لم تنظم إلى الأحلاف الغربية لكنها كانت وطيدة الارتباط بها نتيجة وجود قواعد عسكرية أجنبية بأراضيها ومن ناحية أخرى فرغم وقوعها تحت طائلة الضغوط الغربية كانت تتخذ مواقف معادية للإمبريالية وتتضامن مع القضايا العربية والإفريقية وتقيم علاقات مع الدول الاشتراكية⁽⁵⁸⁾، وهذا التوجه المزدوج والمصادم أحيانا لم يكن يقف حائلا أمام إعراب ليبيا عن مساندتها للقضية الجزائرية نظرا لما توليه الأوساط الحاكمة بليبيا من أهمية وأسبقية لهذه القضية بالذات فتركزت الجهود لدعمها سياسيا وديبلوماسيا، وفي هذا الاتجاه كان لها دور دبلوماسي فعال سواء على مستوى علاقاتها الثنائية أو على مستوى المحافل والمنظمات الدولية.

إن حافظت ليبيا على علاقاتها الأخوية مع مصر وبقية البلدان العربية وأكدت على البعد القومي للقضية الجزائرية من خلال دعوة الشعوب والحكومات العربية لمضاعفة المؤازرة المادية والمعنوية للثورة الجزائرية وأكدت على البعد المغاربي في سياستها الإقليمية باعتبارها تمثل جزء من المغرب العربي، فقدت مع الحكومة التونسية معاهدة صداقة وتعاون في ماي 1957 أكدت على العلاقات الأخوية التي تجمع الطرفين وعلى الرغبة الصادقة في توحيد المواقف تجاه القضية الجزائرية وهذا ما أوضحه البيان المشترك للحكومتين الليبية والتونسية في 16 أفريل 1957 والذي أوضح أن حل القضية الجزائرية هو ضرورة ملحة للاستقرار ووحدة المغرب العربي وأن الطرفين «متجاوبين تجاوبا تاما في ضرورة وضع حد للمجزرة البشرية القائمة في ربوع هذا

البلد الشقيق»⁽⁵⁹⁾، كما أعربت ليبيا موافقتها على قرارات طنجة واستعدادها للانضمام لمؤسسات المغرب العربي الكبير في هذا النطاق» كان تضامن ليبيا مع الجزائر كاملا في كل الظروف والمناسبات فلم تتوقف ليبيا في يوم من الأيام عن مؤازرة القضية الجزائرية⁽⁶⁰⁾.

وأثناء مناقشات القضية الجزائرية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1957 أكدت ليبيا وقوفها إلى جانب القضية الجزائرية ورد مندوبها سيد الجريبي عاى مزاعم فرنسا مفندا ادعاءاتها التي تقول بأن الجزائر مشكلة فرنسية داخلية، وأوضح الجريبي في خطابه المؤثر ما يتعرض له الشعب الجزائري من قمع وإرهاب بقوله «إن الحرب التي تشنها الحكومة الفرنسية في الجزائر أتموزج للحرب الاستعمارية إن هذه الحرب التي يسمونها الفرنسيون عملية تهدة هي في الواقع أكبر الحروب الاستعمارية نظرا لما خلفته من دماء وآلام وتشريد للمدنيين العزل»، وأوضح أن حرب الجزائر انعكست سلبا على الأقطار المجاورة وهي «تتفاقم كل يوم وتهدد السلام في المناطق المجاورة لها» وندد بالاعتداءات الفرنسية على الحدود المغربية والتونسية والتي طالت ليبيا كذلك وأوضح في ختام تدخله موقف بلاده بقوله «إننا نرى بكل بساطة أنه يجب على فرنسا أن تتخلص من ثلاث اعتبارات ليست لها أية صلة بالواقع وهذه الاعتبار هي:

- 1 - الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي
- 2 - جبهة التحرير الوطني الجزائري لا تمثل الجزائر - 3 - المعمرن الفرنسيون الذين هم ليسوا كلهم من أصل فرنسي لا يمكن لهم أن يعيشوا مطمئنين في الجزائر المستقلة⁽⁶¹⁾.

وحضيت القضية الجزائرية في هذا المحفل الدولي بتأييد دبلوماسي ليبي مستمر أكد دعم ليبيا بكل الوسائل الممكنة لمبدأ استقلال الجزائر وتمثل ذلك جليا من خلال تطابق المطالب الليبية

والديبلوماسية للقضية الجزائرية وأكدت حضورها الدائم خلال المؤتمرات والندوات الإفريقية ومؤازرتها لقضية الكفاح الجزائري والتزمت بتنفيذ القرارات المتخذة في أكرا ومنروfia وتونس وقد أكد مندوب ليبيا خلال مؤتمر منروfia في أوت 1959 على ضرورة اعتراف الدول والشعوب

الإفريقية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ووجوب تكفل إفريقيا لمساعدة الجزائر بكل الوسائل المادية والمعنوية⁽⁶⁸⁾ ووقفت ليبيا في وجه الدول الإفريقية الفرنسية المناوئة لقضية الجزائر ونددت بموقفها السليبي من قضية الصحراء الجزائرية معلنة انضمامها إلى مجموعة الدار البيضاء لتؤكد وقوفها إلى جانب الجزائر، وقد صرح ممثل الملك إدريس السنوسي عبد القادر العلام بمناسبة انعقاد مؤتمر الدار البيضاء بأن ليبيا ستواصل دعمها للثورة الجزائرية «وأنه على جميع شقيقاتها من الدول العربية وكذلك الإفريقية والأسبوية أن تزيد من معونتها الفعالة للإسراع بإنهاء هذه الحرب التي يشنها الاستعمار الفرنسي بصورة وحشية» وأضاف أن مؤتمر الدار البيضاء الإفريقي حقق إجماع الدول الإفريقية على التمسك بتأييد الجزائر المطالبة بتحقيق استقلالها التام « ونعتقد أن في مؤتمر القمة لرؤساء الدول العربية فائدة إلا أنه فيما يتعلق بالقضية الجزائرية فهناك إجماع بين القادة العرب وشعوبهم على وجوب تأييد الثورة الجزائرية بجميع الوسائل⁽⁶⁹⁾ .

أولت ليبيا البعد القومي العربي للقضية الجزائرية أهمية كبرى واعتبرت أن استقلال الجزائر هو مطلب قومي ويستوجب على جميع الشعوب والحكومات العربية مضاعفة مؤازرتها للجزائر. وقد جسّد الشعب الليبي شعور التضامن العربي بأبعاده الفعالة مع القضية الجزائرية وكان للنخب والهيئات الشعبية دور هام في استنهاض الهمم وضرب الأمثلة في التضامن الحقيقي مع الجزائر خاصة من خلال تجسيد المقاطعة الاقتصادية بفرنسا.

مع أهداف الحكومة الجزائرية المؤقتة في ضرورة التوصل إلى مفاوضات عادلة تضمن الاستقلال التام للجزائر، وقد طالب وزير الخارجية الليبية خلال الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة المجتمع الدولي للإعتراف باستقلال الجزائر ووحدةها الترابية⁽⁶²⁾.

أكدت ليبيا مساندة نشاط الهيئات السياسية الدبلوماسية للثورة الجزائرية في العديد من البلدان التي كانت تربطها بها علاقات الصداقة والتعاون، ويمكننا أن نذكر في هذا المجال مؤازرة الحكومة الليبية لجبهة التحرير الوطني في إرساء ممثليها الديبلوماسيين بتركيا⁽⁶³⁾ وإيطاليا وسوي⁽⁶⁴⁾ سرا على سبيل المثال، إذ قدمت ليبيا كل الدعم والمساندة لقبول الحكومة السويسرية بانضمام الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى اتفاقية جنيف الدولية التي تحدد سلوك المتحاربين وكان ذلك نصراً دبلوماسياً كبيراً للجزائر تحقق في جوان 1960 بفضل قبول الحكومة الليبية بالتوسط لتقديم ملف الترشيح باسمها⁽⁶⁵⁾، ويذكر محمد بجاوي أنه تقدم رفقة المفاوض الليبي منصور الكهية بالطلب للحكومة السويسرية وأرفقه برسالة الوزير الأول الليبي التي حول بها ملف الانضمام إلى الحكومة السويسرية «فكان عسيرا أن الحكومة السويسرية تأبى بهذه الصفة أن تسلم رسالة ديبلوماسية واردة من حكومة هي حكومة جلالة الملك إدريس التي تربطها بها علاقات ودية⁽⁶⁶⁾ .

ويعتبر هذا الانضمام صدمة كبيرة للحكومة الفرنسية باعتبار أن هذا الانتصار الديبلوماسي يجبر الحكومة الفرنسية على احترام حقوق الإنسان في الحرب البت تخوضها ضد الجزائريين من جهة ومن جهة أخرى أقامت الدليل الواضح «للإعتراف بالكفاية القضائية والقانونية للحكومة الجزائرية المؤقتة بإبرام المعاهدات والمواثيق الدولية⁽⁶⁷⁾ .

كما نسقت الديبلوماسية الليبية تعاونها مع الحكومة الجزائرية المؤقتة لكسب الدعم السياسي



وتابعت الحكومة الليبية المؤازرة المادية والمعنوية للجزائر في إطار جامعة الدول العربية إذ كانت ليبيا لا تتوازن في دعم المواقف المساندة للجزائر، وقد عبرت خلال ترأسها لدورة وزارة الخارجية العرب عام 1959 - 1960 عن اهتمامها البالغ بضرورة مؤازرة الشعب الحكومات العربية للثورة الجزائرية حتى تتمكن من مواصلة كفاحها وخلال مؤتمر أثورة في أوت 1960 أكد وزير الخارجية الليبية وهي البوري في كلمته الافتتاحية للمؤتمر حرص الدول العربية على اتخاذ المواقف الإيجابية تجاه القضية العربية وأكد تأييد ليبيا لكل خطوة تقدم عليها الدول العربية في هذا السبيل موضحا «إن الجزائر الآن في أشد الحاجة إلى المساعدة حتى يستطيع الجزائريون أن يصمدوا في وجه الاعتداء الفرنسي⁽⁷⁰⁾.

ويمكننا القول أنه رغم ما كان يظهر للكثيرين من تواضع نفوذ الدبلوماسية على المستوى الدولي ومن اختلاف في توجهاتها فإنها قدمت للقضية الجزائرية دعما ومؤازرة مستمرة تغم عن مؤازرة ليبيا بوضع كل امكانياتها وبذل جهودها لدعم القضية الجزائرية.

ويتضح مما سبق عرضه أن مسألة دعم الثورة الجزائرية سياسيا على المستوى الرسمي شكلت محورا هاما في الساسة الليبية لا يقل أهمية عن حجم التضامن الشعبي الذي أبداه الشعب الليبي ونخلص من كل ذلك إلى تسجيل النتائج التالية:

- لقد أكدت المواقف الرسمية الليبية اهتمامها المتزايد بالقضية الجزائرية وتجاوبت مع تأييد مجمل مطالبها السياسية، وأظهرت استنكارها للسياسة الفرنسية المنتهجة بالجزائر، وشجعت على تنسيق التعاون المشترك.
- إن نشاط الثورة الجزائرية قد تعزز في ليبيا بفضل المواقف السياسية التي أبداه الملك إدريس السنوسي والحكومات الليبية المتوالية، فقد وفرت السلطات الليبية كل التسهيلات لتفعيل مختلف النشاطات (السياسية العسكرية الإعلامية.... إلخ) - ارتبطت الثورة الجزائرية مع ليبيا بعلاقات وطيدة نتيجة للدعم الامشروط المقدم لها وللتضامن الامحدود المؤازر لمختلف نشاطها، الأمر الذي جعل ليبيا تمثل مكانة هامة في استراتيجية الثورة الجزائرية.

الهوامش

- (13) - يراجع بالتفصيل المدني: المرجع السابق، ص 276 وما بعدها.
- (14) - ينظر لاسي نبيل: الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990، ص 188.
- (15) - المدني: المرجع السابق، ص ص 302 - 205.
- (16) - الصديق محمد الصالح، المرجع السابق، ص 64.
- (17) - ينظر، المدني: المرجع السابق، ص 350.
- (18) - للتعرف على نشاط ومصالح البعثة بليبيا وواجه الدعم المقدمة لها أنظر الصديق محمد الصالح: المرجع السابق ص 128 وما بعدها.
- (19) - "rapport" 1 - 4، Dossier N°4، ANA Carton N°4 - (19) fonctionnement base"
- تقرير كتبه بشير قاضي بتاريخ 1958/06/03 مقدم إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بالقاهرة.
- (20) - بشير القاضي: أول رئيس لبعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا منذ 1957 وهو مناضل جزائري تخرج من جامعة الزيتونة وكان يقيم بطرابلس قبل توليه هذا المنصب حيث قام بجهود معتبرة في نشر أفكار الثورة الجزائرية وكسب مواقف الشخصيات الليبية لمناصرة قضايها، وفي نهاية سنة 1958 عين أحمد بودة رئيسا للبعثة الجزائرية وممثلا للحكومة الجزائرية المؤقتة بليبيا وأصبح بشير القاضي نائبا له، ولما أصيب بالمرض نقل لألمانيا للعلاج وتولى كمال ساكر مهمة النيابة بدله لغاية تعيين عبد الرحمان شيبان لتولي هذا المنصب رسميا، ولما تحسنت حال القاضي الصحية عاد إلى منصبه بطرابلس سنة 1961 نائبا لأحمد بودة.
- (21) - ينظر، إسماعيل دبش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية، ط1، دار هومة، الجزائر، 2000، ص 119.
- (21) - ينظر المقاومة الجزائرية: العدد 16 (03 جوان 1957)، ص 12.
- (22) - ينظر، "يوم الجزائر في ليبيا الشقيقة"، المجاهد: العدد 41 (1 ماي 1959)، ص 10.
- (23) - EL Moudjahid: N023، (5 Mai 1958)، TI، P444.
- (24) - ينظر، المجاهد: العدد 4 (15 ديسمبر 1957)، ص 7.
- (25) - يراجع بالتفصيل الصديق محمد الصالح: المرجع السابق، ص ص 86، 85 وقد دأبت السلطات الجزائرية والليبية في السنوات الأخيرة عيا أحياء ذكرى الإعتداء على قرية إيسين.
- (1) - استعرضنا في أطروحتنا للمجستير الموقف السياسي والمغربي من الثورة الجزائرية، ينظر، مقالاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير مخطوطة، إشارف د. حميدة عميراي، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2001/2000، ص ص 32 - 91.
- (2) - الديب فتحي: جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 62، وما بعدها.
- (3) - بن بلة أحمد: مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف الأخضر، ط2، دار الادب، بيروت، 1977، ص 107.
- (4) - الصديق محمد الصالح: الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، ط1، شركة الأمة، الجزائر، 2000، ص 141.
- (5) - الصديق محمد الصالح: المرجع السابق، ص 146 وما بعدها.
- (6) - جاء في هذا التأكيد من طرف الهادي المشرفي: قصتي مع ثورة المليون... شهيد، ط1، دار الأمة الجزائر، 2000، ص 119.
- (7) - ينظر بتفصيل المدني أحمد توفيق: حياة كفاح، مذكرات الجزء الثالث، ط2، م و ك، الجزائر، 1988، ص ص 140 - 143.
- (8) - كانت هذه خلاصة جواب الملك كما حررها المدني، المرجع نفسه، ص ص 164 - 165.
- (9) - يذكر المدني انه تم اعتماد عمر دردور كممثل للجبهة التحرير الوطني بليبيا في جوان 1956، لكن يتضح لنا أن مهمة لم تطل بليبيا إذ نجده بعد أشهر يعود للعمل ضمن الوفد الخرجي للجبهة بالقاهرة وقد استفز منذ 1955 بتونس للعمل كطبيب في مصالح الصحة، ينظر المدني: المرجع نفسه، ص 166، 171.
- (10) - ينظر نويهض عادل: سنوات كانت عربية، ط1، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، 1990، ص 175.
- (11) - ANA (Archive nationale algérien): Carton N°4، Dossier N°4 - 14 "rapport sur contact avec les autorités libyennes".
- تقرير كتبه مسؤول قاعدة ليبيا بشير القاضي حول اتصالاته بالسلطات الليبية مؤرخ في 1958/09/05 مرسل إلى جبهة التحرير الوطني بالقاهرة.
- (12) - ينظر، الديب فتحي: المرجع السابق، ص 279.

- (26) - ينظر، المجاهد: العدد 26 (1فيفري 1958)، ص.10.
- (27) - ANA Carton N°4, Dossier N°4 - 6 "rapport concernant les pipes-lines"
- تقرير خاص بأنابيه البترول حرره بشير القاضي بتاريخ: 03 أبريل 1958 وأرسل إلى دباغين بالقاهرة.
- (28) - ANA Carton N°4, Dossier N°4 - 5 "rapport au sujet de l'intervi avec le ler ministre libyen".
- تقرير كتبه البشير القاضي حول فحوى مقابلة للوزير الأول الليبي بتاريخ 1958/07/27 وأرسله إلى دباغين بالقاهرة.
- (29) - ANA Carton N°4, Dossier N°4 - 14 "rapport sur contact avec les autorités libyennes".
- (30) - ينظر نص رسالة الملك إدريس الأول الموجهة لعلال الفاشي ومجمل ما نقله له وفد المؤتمر من موافقة السلطات الليبية على قرارات طنجة ، الفاسي علال: كي لا ننسى... مطبعة الرسالة، الرباط، 1973، ص ص 267,262-268.
- (31) - ANA Carton N°4, Dossier N°4 - 4 "rapport interview avec le president de conseil gouvernement libyen".
- تقرير كتبه البشير القاضي حول لقاءه برئيس مجلس الحكومة الليبية بتاريخ 1958/06/18 مرسل إلى دباغين.
- (32) - المدني: مرجع سابق، ص 390,391 لكن سكوت الموقف السياسي لم يمنع صحيفة المجاهد من القيام بخطوة إعلامية هامة عندما نشرت صفحة تعريفية بالملكة الليبية معتبرة إياها الجناح الأيسر للمغرب العربي الكبير، ينظر المجاهد: العدد 24 (29 ماي 1958)، ص.11.
- (33) - ANA Carton N°4, Dossier N°4 - 4
- (34) - ANA Carton N°4, Dossier N°4 - 4
- (35) - IBID.
- (36) - ينظر المدني: المرجع السابق، ص.400.
- (37) - طلاس مصطفى، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، ط 1 للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984، ص.340.
- (34) - ANA Carton N°4, Dossier N°4 - 14.
- (39) - Guentari Mohamed, Organisation politico-administrative et militaire de la révolution algérien de 1954 à 1962 OPI, Alger 1994, T2, p 705.
- (40) - ينظر، محمد الصالح الصديق: المرجع السابق، ص.203.
- (41) - ينظر، المجاهد: العدد 55 (16 نوفمبر 1959)، ص.4.
- (42) - ينظر، إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 121.
- (43) - خصت الصحيفة المجاهد لهذه الزيارة ما-نقا خاصا من أربع صفحات تعرضت فيه لنشاط الوفد الوزاري
- ولقاءاته بالمسؤولين الليبيين، ينظر، المجاهد: العدد 37 (25 فيفري 1959)، ص.4.
- (44) - المصدر نفسه، ص.4.
- (45) - المصدر نفسه، ص.2.
- (46) - ينظر الديب فتحي: مرجع سابق، ص.428.
- (47) - ينظر، محمد الصالح الصديق: المرجع السابق، ص.63.
- (48) - المرجع نفسه، ص ص 64,65.
- (49) - ينظر، المجاهد: العدد 56 (30 نوفمبر 1959)، ص.2.
- (50) - ينظر المجاهد: العدد 68 (16 ماي 1960)، ص.3.
- (51) - ينظر حوار وزير الخارجية عبد القادر العلام مع صحيفة المجاهد بمناسبة انعقاد مؤتمر الدار البيضاء بالمغرب في جانفي 1961، المجاهد: العدد 87 (16 جانفي 1961)، ص.3.
- (52) - EL Moudjahid. N082 (25 juin 1961), T3, P515.
- (53) - ينظر المجاهد، العدد 65 (4 أبريل 1960)، ص.11.
- (54) - ينظر بوضرساية بوعزة: التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وردود الفعل الدولية، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص.282.
- (55) - ينظر، المجاهد: العدد 100 (17 جويلية 1961)، ص.282.
- (56) - ينظر، الزيري محمد العربي، ديقول... والصحراء، فصل الصراع في السياسة الاستعمارية الفرنسية، مرجع سابق، ص.204.
- (57) - ينظر المجاهد: العدد 86 (2 جانفي 1961)، ص.6.
- (58) - ينظر، المجاهد: العدد 82 (14 نوفمبر 1960)، ص.6.
- (59) - ينظر، المجاهد: العدد 108 (11 نوفمبر 1961)، ص.10.
- (60) - Guentari Mohamed: OP, T2, P P 705,706.
- (61) - انعقدت هذه المؤتمرات حسب التواريخ التالية: المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بتاريخ 17 ديسمبر 1959 - 18 جانفي 1960) والمؤتمر الرابع خلال الفترة (9 - 27 أوت 1961) والمؤتمر الخامس المعروف بطرابلس في الفترة من (25 ماي - 7 جوان 1962) أما المؤتمر الثاني الذي جاء بعد مؤتمر الصومام فقد انعقد بالقاهرة في أوت 1957.
- (62) - ينظر بعض مراسلات محي الدين الفكييني مع الوفد الخايجي لجهة التحرير الوطني بالقاهرة.
- (63) - ANA: Carton N°4 - 11 et N°4 - 14.

(68) - ينظر بالتفصيل المدني: المرجع السابق، ص 348 - 351.

(69) - Yousef MOHAMED: L'ALGERIE EN MARCHE, TII, ENAL, ALGER, 1985, P55.

(70) - ينظر محمد بجاوي: الانتصار الديبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو 1960، مجلة الثقافة: العدد 83 (سبتمبر - أكتوبر 1984) ص 136 وما بعدها.

(71) - المرجع نفسه، ص 140.

(72) - المرجع نفسه ص 132، 133.

(73) - ينظر، المجاهد: العدد 87 (16 جانفي 1961)، ص 3.

(74) - ينظر، المجاهد: العدد 76 (5 سبتمبر 196)، ص 6.

(63) - ينظر، المجاهد: العدد 24 (29 ماي 1958)، ص 11.

(64) - ينظر مجموعة مؤلفين: تاريخ الأقطار العربية، دار التقدم، موسكو، 1986، ج 2، ص 262.

(65) - ينظر نص البيان المشترك للحكومتين الليبية والتونسية، المقاومة الجزائرية، العدد 15 (20 ماي 1957) ص 12.

(66) - بهذه الصيغة قيمت المجاهد دور التضامن الليبي مع الجزائر مغاريا، ينظر، المجاهد: العدد 24 (29 ماي 1958)، ص 11.

(66) - ينظر جانب خطاب سيد الحربي أمام الدورة الثانية عشر للأمم المتحدة بـ المجاهد: العدد 14 (15 ديسمبر 1957)، ص 7.

(67) - EL Moudjahid, N082 (25 juin 1961), T3, p 514 - 515.

